موشي عميراف» (**المصدر نفسه**).

مبادرة ذاتية، أم ماذا ؟

يتفق معظم المصادر الصحافية على ان عضو مركز حركة حيروت، موشي عميراف، اجرى، فعلاً، اتصالات ولقاءات مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، هما رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، ود. سري نسيبة، المحاضر في جامعة بيرزيت. وتتفق المصادر الصحافية ذاتها على ان رجل الاعمال دافيد ايش ـ شالوم، من حركة «الشرق للسلام»، لعب دور الوسيط بين عميراف وكل من الحسيني ونسيبة، وانه هو الذي نقل ما سمي لاحقاً بـ «وثيقة عميراف» الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٩/١٩٨٧ و **هآرتس**، ٢٣/٩/١٩٨٧).

خلافاً لذلك، هناك تباين يصل الى حد التناقض والنفي للعديد من الامور المتصلة بتلك اللقاءات التي اجراها عميراف، وبمضمونها، وما اذا كانت تمّت بمبادرة ذاتية منه او بعلم وموافقة شخصيات بارزة في الليكود. والتباين والتناقض في هذه الامور لا يقتصران على ما جاء في أقوال عميراف والشخصيات الاخرى ذات الصلة بموضوع اللقاءات والمحادثات، بل يمكن العثور عليهما في أقوال وتصريحات عميراف نفسه.

ففي مقالة، بقلم عميراف، نشرتها «هآرتس» (٢٢/٩/١٩٨٧)، بعد افتضاح أمر تلك اللقاءات وما دار فيها، يذكر عميراف «انه في خضم الانباء العاصفة بشأن لقاءاتي مع د. سري نسيبة ومع فيصل الحسيني، وفي خضم موجة الشائعات بشأن من كان على علم بتلك اللقاءات، نسيت حقيقة، وهي انني توجهت الى تلك المحادثات بشكل فردي وعلى أساس خطة معروفة لليكود، بهدف فحص امكان موافقة فلسطينيين متطرفين على خطة سياسية بروح برنامج الليكود، خطة يفترض ان تشكل بديلاً من المؤتمر الدولي». لكن عميراف نفسه، وفي سياق مقابلة أجرتها معه مراسلة صحيفة «حداشوت» الاسرائيلية، ونقلت أهم ما جاء فيها صحيفة «عل همشمار» (٢٣/١٠/١٩٨٧)، قال ان الرسالة التي نفى فيها علم أي من مسؤولي الليكود بتلك اللقاءات ومضمونها، والتي تضمنت اعتذاره وندمه عمّا فعل، لم يكتبها هو، بل صاغها مدير مكتب رئيس الحكومة، تسيحي هنغبي، وطُلب منه التوقيع عليها وتقديمها الى محكمة الحركة في القدس، كشرط لطي الملف والتنازل عن المطالبة بطرده من الحركة. وقال عميراف، أيضاً، في تلك المقابلة، ان الخوف لما قد تسفر عنه المحاكمة، لناحية احتمال طرده من الحركة، وعدم رغبته في توريط اصدقائه، كل هذه الامور جعلته عاجزاً عن الدفاع عن نفسه وقول كل ما لديه.

من ناحية أخرى، نفى عضو الكنيست، دان ميريدور، أي علم له بتلك اللقاءات، وانه عندما علم بذلك أوعز الى عميراف بقطع تلك الاتصالات. واضاف: «لقد نسجوا، هنا، شبكة خيالية من الاكاذيب، لا مثيل لها منذ سنوات. فتلك اللقاءات، وما دار فيها، لم يكن لي، ولا لعضو الكنيست ايهود اولمرت، ولا لرئيس الحكومة، أي علم بها» (**معاريف**، ٢٢/٩/١٩٨٧).

لكن الأطراف الاخرى، ذات الصلة بتلك اللقاءات، وما دار فيها، يؤكد بعضها، على الأقل، ان عميراف حاول خلق انطباع لديها بأن موضوع اللقاءات يتم بعلم رئيس الحكومة شامير، وانه على اطلاع على ما يجرى فيها، وعلى ما تم التوصل اليه. وفي هذا الصدد، يقول د. سري نسيبة، في حديث مع صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، ان عميراف قدم نفسه كمن يتحدث باسم رئيس الحكومة، اسحق شامير. وأضاف انه اقتنع، خلال المحادثات مع عميراف، بأنها مبادرة من رئيس الحكومة، وانه ينوي الالتقاء مع مجموعة من الشخصيات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومن بينها فيصل الحسيني (**المصدر نفسه**، ٢٠/٩/١٩٨٧).

اما رجل الاعمال، دافيد ايش ـ شالوم، فيجزم بعلم شامير باللقاءات، وما دار فيها. ولتأكيد صحة ذلك، عرض، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في القدس الشرقية، سوية مع عضو الكنيست شارلي بيطون وعضو هيئة تحرير صحيفة «الشعب» صلاح زحيكه، وثيقة بخط يد عميراف، جاء فيها: «نظراً لأن شالوم يروشلمي (مراسل الصحيفة المحلية «كول هعير» التي تصدر في القدس، والذي كشف امر